التدخل العسكري في ليبيا بين التبريرات المعيارية ولعبة المصالح

Military Intervention in Libya Between Normative Justifications and Game of Interests

د/ عبد الحميد مشري [1]*

[1]جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس، (الجزائر)

a.mecheri@univ-boumerdes.dz

ط.د/ نُسَيبة تامة [2]

جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس – مخبر الدراسات السياسية والدولية (الجزائر)

N.tamma@univ-boumerdes.dz

تاريخ الارسال: 2023/02/19 تاريخ القبول: 2023/06/01 تاريخ النشر: 2023/12/31

ملخص:

تسعى هذه الدراسة لتسليط الضوء على آثار التدخل العسكري في ليبيا والذي أثار جدلاً وانتقاداً كبيرين، بسبب الإجراءات المتناقضة التي اتخذها حلف الناتو بين مبدأ حماية المدنيين ومساعي إسقاط نظام القذافي. يحاول المقال كشف الرهانات الحقيقية لهذا التدخل الذي تم شرعنته عبر خطابات حلف الناتو. وخلصت الدراسة إلى أن تدخل الناتو في ليبيا تحت مظلة قرار مجلس الأمن الدولي 1973 يخفي الكثير من الأهداف السياسية والمصالح الاقتصادية يقتضيها التنافس على المناطق الحيوية في القارة الإفريقية.

الكلمات المفتاحية: خطاب الهيمنة، التدخل الإنساني، مبدأ مسؤولية الحماية، التدخل العسكري في ليبيا.

Abstract:

This study seeks to shed light on the effects of the military intervention in Libya, which was highly controversial and criticized, due to the contradictory measures taken by NATO between the principle of protection of civilians and the goals of overthrowing the Gaddafi regime. The article seeks to reveal the stakes of this intervention, which was legitimized through NATO discourses. This paper concluded that NATO's intervention in Libya, under the umbrella of Security Council resolution 1973, conceals many political goals and economic interests required by competition over vital areas in the African continent.

key words: Discourse of hegemony, Humanitarian intervention, the principle of responsibility to protect, Military intervention in Libya.

* المؤلف المرسل.

.مقدّمة:

أعادت الأزمة الليبية التي اندلعت عام 2011 طرح مسألة إشكالية اختيار آليات حماية المدنيين المعرضين لانتهاكات إنسانية. فقد أثارت قضايا حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية جدلاً حول حدود استخدام سلطة الدولة للعنف المفرط الذي يقود إلى انتهاكات أو جرائم ضد مواطنيها، حيث افضت هذه الوضعية الموصوفة "بانحراف الدولة عن وظائفها" الى بروز معايير دولية تجيز استخدام القوة المسلحة الدولية لحماية المدنيين المعرضين لخطر الجرائم الجماعية، مثل "مبدأ التدخل العسكري الإنساني"، الذي تطوّر إلى "مبدأ مسؤولية الحماية". وحسب مايكل والزر (1977) فإن التدخل الإنساني له ما يبرره عندما يكون استجابة لانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الإبادة. ويدخل تحت مظلة ما يعرف "بحالة الطوارئ الإنسانية القصوى".

جسد التدخل العسكري في ليبيا حلقة جديدة من سلسلة حلقات انتهاك القوى الغربية لسيادة الدول باسم الدفاع عن حقوق الإنسان وحماية المدنيين، والذي يمثل، حسب النقّاد، نمطاً من أنماط الإمبريالية الليبرالية، ومجرد غطاء لتنفيذ سياسات جيوسياسية ومصالح اقتصادية. والتي لم تزد من وضع الدول "مخترقة السيادة" إلا اتساعا لرقعة انعدام الأمن وهشاشة السلطة السياسية داخلها.

وعليه، تشدد الاتجاهات ذات المنحى النقدي على ضرورة إماطة اللثام عن آليات شرعنة حق التدخل في "الدول العاجزة"، فإذا كان التدخل العسكري الإنساني التزاما أخلاقيا بالنسبة للقوى الغربية، فوجب التساؤل عن عدالة هذا التدخل. فعلى صعيد عملي، أثارت الإخفاقات الكبرى للتدخل العسكري بطابعه الانتقائي تحت غطاء الإنسانية تساؤلات حول دوافعه وشرعيته، والذي أدى في غالب الأحيان إلى انتهاكات جسيمة فضلا عن نشر الفوضى وتزايد الانقسامات الإثنية والعرقية كحالة التدخل في العراق عام 2003.

من خلال ما سبق تسعى الدراسة إلى تفكيك بنية خطاب التدخل الإنساني في ليبيا والكشف عن علاقات القوة ورهانات المصلحة التي تشكله وتختبئ وراءه. خاصة وأن تدخل حلف الناتو في ليبيا أدخلها في أتون حرب أهلية عرفت سلسلة من الانتهاكات الإنسانية والمجازر الجماعية وحالة من الانفلات الأمني وعدم الاستقرار السياسي. وبناء عليه، تسعى الدراسة لمعالجة السؤال التالي: كيف أثرت علاقات القوّة ورهانات المصلحة في شرعنة خطاب التدخل العسكري في ليبيا؟

1. سياق وخلفيات التدخل العسكري في ليبيا

يُبدي الخطاب الغربي تصورات مشتركة حول الوضع الليبي، مبنية بالأساس على اعتبارات مصلحيّة تعكس ادراكاتهم وأهدافهم في المنطقة برمتها. لذلك، يمكن للنقاش حول الممارسات الخطابية للتدخل الإنساني أن يساعد في فهم الرهانات السلطوية التي تحظى بالأولوية الغربية من خلال هذا التدخل .

لقد تركز السرد الغربي حول الوضع الليبي باعتبار نظام القذافي يشكل تهديداً لحياة المتظاهرين السلميين، وأن هدف الناتو من التدخل هو حماية المدنيين من العنف. ففي منتصف شباط/ فيفري 2011، انتفض الليبيون في احتجاجات مماثلة لانتفاضة تونس ومصر ضد حكم القذافي. لقد أجبر العنف الحكومي المتظاهرين السلميين على حمل السّلاح بقصد الدفاع عن حياتهم. بالمقابل، رد نظام القذافي بالتصعيد العسكري. ورغم التقدّم الذي أحرزته قوات المعارضة، إلا أن قوات القذافي واصلت قمع التظاهرات بشدة. (Kuperman, 2013, p. 192)

المشكلة الأولى في ذاك التصوّر الذي أبداه قادة حلف الناتو، حسب آلان جيه كوبرمان .Alan J Kuperman، تكمن في اعتمادهم على استثمار خطاب تصاعد العنف في ليبيا لتقديم نظام القذافي كتهديد لوضع المدنيين الليبيين. ويُضيف كوبرمان، أنه على عكس معظم التقارير الغربية، كانت مظاهرات الليبيين معسكرة منذ بداية الاحتجاجات، ففي بنغازي مثلاً، استخدم المتظاهرون الأسلحة النارية وغيرها للاستيلاء على الثكنات العسكرية وإحراق المباني الحكومية. (Kuperman, 2013, p. 193)

فضلاً عن رفض المعارضين وقف إطلاق النار ورفض أي مسار تفاوضي في ظل بقاء القذافي على رأس سلطة الدولة الليبية، مما يعني تصعيد النزاع بين النظام والمعارضة.(Kuperman, 2013, p. 198)

لذلك، استجاب المجتمع الدولي بعد التقارير التي كشفتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أن نظام القذافي قد مارس انتهاكات ضد المحتجين باستعماله أسلحة ثقيلة واعتقالات تعسفية، إضافة إلى حالات القتل والاختفاء قسري (Ulfstein & Hege, 2013, p. 160)

واستناداً على هذه الحجة، أصدر مجلس الأمن قرارين تطبيقاً لمبدأ مسؤولية الحماية في 17 مارس/ آذار 2011 بداية بالقرار 1970، الذي تضمن فرض عقوبات ضد نظام القذافي، وتفويض المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في المجازر المرتكبة. والقرار 1973 الذي يُقر بفرض حظر جوي، وتنظيم هجمات مسلحة ضد قوات القذافي.

وعلى الرغم من أن آلية تنفيذ مبدأ مسؤولية الحماية تعتمد على توافق سياسي عالمي وإجماع مجلس الأمن، إلا أن هناك خمس دول امتنعت عن التصويت ضد القرار 1973 (البرازيل، الصين، ألمانيا، الهند وروسيا)، ودافع هذا الرفض أن التدابير المتخذة، حسبهم لا تتوفر على صورة واضحة عن المخاطر الحاصلة في الأراضي الليبية. (Malito, 2019, p. 5)

في حين أن التدخل وفقاً للتصور الثلاثي للولايات المتحدة، والمملكة المتحدة وفرنسا يعتبر عادلاً، زاعمين أن مستوى العنف الذي استخدمته الحكومة الليبية قد تجاوز العتبة المسموح بها في المجتمع الدولي. حيث أدانت الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة أعمال العنف التي استخدمها القذافي ضد المحتجين باعتبارها تنتهك المعايير العالمية لحقوق الإنسان، وهذا مثّل المبرر الذي أعطى لهذه الدول شرعية حق التدخل. لذا تم إيجاد مسوغات للترويج لخطاب التدخل مع عدم وجود معايير واضحة عملياً حول العتبة الفعلية أو الآليات المستخدمة لتقدير حجم الانتهاكات. (Malito, 2019, p. 6)

وفي ضوء تطوّر الأوضاع في ليبيا، يبدو أن مفهوم حماية المدنيين قد امتد إلى أبعد مما نص عليه القرار ومبدأ مسؤولية الحماية، الذي يُقر أنه: "تقع على عاتق كل دولة مسؤولية حماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية [...] وتستلزم هذه المسؤولية منع وقوع تلك الجرائم، بما في ذلك التحريض على ارتكابها، عن طريق الوسائل الملائمة والضرورية [...] ونعتزم أيضاً، حسب الضرورة والاقتضاء، بمساعدة الدول في بناء القدرة على حماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، ومساعدة الدول التي تشهد توترات قبل أن تنشب فيها أزمات وصراعات". (المتحدة، 2005)

من الواضح أن القرارين 1970 و1973 تم اتخاذهما بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي ينص على استخدام وسائل قسرية "في حالة وجود أي تهديد للسلام أو خرق للسلام أو أعمال عدوانية". (Pommier, 2011, p. 1067)

في هذا السياق، يرى ديبورا فالنتينا ماليتو Debora Valentino Malito أن الخطاب الغربي يميل إلى التذرّع بالمعايير الليبرالية، مثل احترام حقوق الإنسان والسيادة، كمصدر لشرعنة التدخل. فقد ذهب وزير الخارجية الفرنسي آلان جوبيه إلى اعتبار التدخل في ليبيا كان بهدف الدفاع عن "الانتقال الديمقراطي"، كما أن تدهور الوضع الداخلي في ليبيا يؤثر على الأمن القومي الأوروبي. أما رئيس الوزراء البريطانيا ديفيد كاميرون، صرّح أنه من مصلحة بريطانيا دعم دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط ببناء لبنات الديمقراطية وحرية التعبير، وسيادة القانون. في حين ركز خطاب الولايات المتحدة على دورها كدولة راعية للأمن العالمي ومدافعة عن قيم حقوق الإنسان والديمقراطية. (Malito, 2019, p. 7)

وعليه، تجسد هذه الخطابات مسوغاً لتدخل حلف الناتو، فسياق التدخل مهم أيضاً، لأنه يقدم التبرير الذي استخدمته المنظمات الدولية ومجلس الأمن للرد. وبهذا، تم تبني مبدأ مسؤولية الحماية لإضفاء الشرعية على تغيير النظام الليبي.

في هذا السياق، يرى كوبرمان أن تدخل الناتو قد يكون وُلد من رغبة في حماية المدنيين، بما يتفق ومجلس الأمن. لكن في غضون فترة وجيزة من بدء العملية، تبين أن الهدف الأساسي لحلف الناتو هو تغيير النظام. فبدلاً من السعي لوقف إطلاق النار، ساعد الناتو المعارضين الليبيين الذين رفضوا الحل السلمي في إسقاط نظام القذافي، مما أطال أمد النزاع. والجدير ذكره في هنا، أنه في 4 مارس/ آذار أعلنت بريطانيا نشر خبراء عسكريين من أجل تقديم الدعم للمعارضين في شرق ليبيا، وهو ما اعتُبر تدخلاً وخرق لمبدأ مسؤولية الحماية. (Kuperman, 2013, p. 197)

وفقاً للمعطيات السابقة، تم تقسيم العملية العسكرية إلى ثلاثة مراحل:

في المرحلة الأولى، شن الناتو غارات جوية على قوات القذافي التي تهاجم المتظاهرين، بالإضافة إلى فرض منطقة حظر الطيران، من أجل وقف هجمات قوات القذافي. وفي إطار التفويض القانوني للعملية العسكرية في ليبيا، سمحت الفقرة الرابعة من قرار مجلس الأمن رقم 1973 للدول الأعضاء في الأمم المتحدة "باتخاذ جميع التدابير اللازمة [...] لحماية المدنيين والمناطق المأهولة بالسكان المعرضين لخطر

الهجوم في ليبيا". وبهذا المعنى، فإن الإشارة إلى "اتخاذ جميع التدابير اللازمة" تعني أن الناتو يتمتع بسلطة تقديرية واسعة في اختياره للوسائل القسرية، باستثناء نشر قوات احتلال أجنبية على الأراضي الليبية. لكن الأهم من ذلك، أن الفقرة الرابعة تبين التدابير المأذون بها والهدف المراد تحقيقه. فالتفويض "لاتخاذ جميع التدابير اللازمة" مرتبط بشكل مباشر بحماية "المدنيين والمناطق المأهولة بالسكان". وفي حال اتخاذ تدابير عسكرية أخرى يمثل خرقاً وانتهاكاً للمادة الرابعة، وستكون بمثابة تهديد أو استخداماً للقوة بشكل غير قانوني. والجدير ذكره، أن حماية المدنيين تشمل الليبيين اللذين لا يقاتلون مع القوات المسلحة على أي من طرفي النزاع. (Ulfstein & Hege, 2013, p. 162)

في المرحلة الثانية، دعت فرنسا وبريطانيا إلى استمرار العملية العسكرية للناتو، بحجة مواصلة قوات القذافي قصف المدن المأهولة بالسكان. في هذا السياق، ذكر قادة الحلف الأطلسي، فرنسا، بريطانيا والولايات المتحدة أنه "من غير الممكن تخيل مستقبل ليبيا مع وجود القذافي على رأس السلطة، وأن الانتقال إلى عملية دستورية لا يتم إلا بعد استقالة القذافي". والجدير ذكره، أن تفويض الأمم المتحدة لحلف الناتو لا يشمل عزل القذافي أو إسقاط نظامه أو فرض الديمقراطية. (Ulfstein & Hege, 2013, p. 165)

أما المرحلة الثالثة، فتمثلت في مساعدة المعارضين المسلحين على تغيير النظام، من خلال إمدادهم بالأسلحة، وهو ما زاد من قوتهم، بالمقابل، انحسار قوات النظام، بسبب الضربات الجوية لحلف الناتو التي استهدفت مراكز القيادة والبنية التحتية. وهو ما يبين انحياز الناتو لأحد أطراف النزاع. (Ulfstein & Hege, 2013, p. 168)

وبهذا، توجت الحملة العسكرية لحلف الناتو، التي بدأت في 19 آذار/ مارس 2011، بسقوط القذافي وقتله في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 في مدينة سرت.

2. نسق الهيمنة والمصالح في ليبيا

يقول أنطوان روجير Antoine Roger في مقال له نشر عام 1910 عن التدخل الإنساني: "يكاد يكون من المستحيل فصل الدوافع الإنسانية عن الدوافع السياسية للتدخل. وقد يكون دافع التدخل لدوافع إنسانية ثانوياً، لكنه لن يكون أبداً دافعاً بالمطلق. فالدول المتدخلة تنظر بمنظار المصلحة الذاتية". (Pommier, 2011, p. 1082)

ورغم مرور أكثر من مائة عام على تقديرات روجير، إلا أن انتقائية التدخل لدوافع إنسانية يبقى تحت ذريعة انتهاك حقوق الإنسان التي تخفي وراءها مصالح ذاتية.

وتكشف الحالة الليبية التناقضات بين السلطة السياسية للأمم المتحدة للتدخل، والسلطة العسكرية التي فوضتها الأمم المتحدة لحلف الناتو. فالأمم المتحدة، حسب ماليتو، هي قبل كل شيء، منتدى سياسي، وقراراته المتعلقة بشرعية التدخلات ترتكز على المساومة بين المصالح السياسية المتباينة. (Malito, 2019, p. 13) لذلك، لم تبذل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ما يكفي من الاهتمام لقيادة ليبيا نحو السلام، بل مهدت مواقفهم الطريق بتدخل مجلس الأمن ضد الحكومة الليبية تحت مظلة

الفصل السابع، من خلال توسيع تفسير حق التدخل. وبالتالي، لابد من إدراك أن مقتضيات التدخل العسكري في ليبيا تحركه المصلحة الذاتية للقوى الكبرى. (Elharathi, 2014, p. 75)

يمكن القول أن، لجوء قوى الناتو إلى مبدأ التدخل لأغراض إنسانية جاء لتبرير العمل العسكري الذي يعبر عن أهدافها الحقيقية في ليبيا. فتغيير النظام الليبي لم يكن مجرد امتثال للمعايير الإنسانية والقيم الليبرالية، بل مسألة التدخل خاضعة بالضرورة إلى مصالح الدول المتدخلة.

وبالنظر إلى وجود احتياطات نفطية هائلة في ليبيا، فإن أهداف المصلحة الذاتية وفرض القوة لضمان أمن الطاقة توفر قاعدة معقولة لفهم سبب قرار دول الناتو، وخاصة فرنسا والولايات المتحدة، التدخل عسكرياً، تحت ستار مسؤولية الحماية. حيث تُعد ليبيا مصدراً مهماً لسوق الطاقة الأوروبي، في وقت يواجه فيه العالم زيادة سريعة في الطلب العالمي على الطاقة نتيجة التطوّر الصناعي والنمو السكاني. وبالتالي، فإن مفهوم المصلحة الذاتية يوفر أداة تحليلية توضح دوافع التدخل العسكري. (Elharathi, 2014, p. 76) حيث تمتلك ليبيا ما يقرب من 46.4 مليار برميل من احتياطات النفط، وحوالي 60 ترليون قدم مكعب من احتياطات الغاز الطبيعي. ووفقاً لتقديرات وكالة الطاقة الدولية، كان من الممكن زيادة الإنتاج من الغاز الطبيعي بنحو 55% إذا أتم بناء خطوط الأنابيب المخطط لها ومحطات الطاقة التي تعمل بالغاز. (Elharathi, 2014, p. 77) كما أن أهم ما يميز النفط الليبي هو سهولة استخراجه، بالإضافة إلى أن مناطق إنتاجه قريبة من الأسواق الأوروبية، وهو ما يخفف من كلفة استيراده. وفي هذا السياق ليس من المستغرب أن يُنظر إلى المنظمات الدولية كالناتو على أنها مؤسسات تحالفية لحماية مصالح الدول المنضوية تحت لوائها. فالمصالح الحيوية لهذه الدول فرضت التدخل في ليبيا خوفاً من استمرار الاضطرابات وبالتالي، صعوبة الوصول إلى الموارد الطبيعية. (Elharathi, 2014, p. 88)

ويتفق جيفي باكمان مع هذا التحليل حيث يرى أن معيار مسؤولية الحماية الذي تذرّعت به قوات الناتو لشرعنة التدخل العسكري في ليبيا يقف خلفه دوافع أخرى غير تلك المعلن عنها تجسدت في الممارسات التي قامت بها قوات الناتو وهي : أولاً، سرعان ما تطورت نية الناتو من حماية المدنيين إلى نية إسقاط نظام القذافي. ثانياً، ارتكبت قوات الناتو أعمالاً عدوانية ضد المدنيين. ثالثاً، واصل الناتو تقديم الدعم العسكري للمعارضين، وارتكبوا بالمقابل جرائم حرب وانتهاكات جسيمة ضد حقوق الإنسان. رابعاً، تخلى الناتو عن مسؤوليته في حماية الليبيين من المعاناة الإنسانية التي استمرت بعد إسقاط القذافي. (Fukutomi, 2017, p. 23)

فيما يلي يمكن إيجاز لأهم الأسباب للتحالف الأنجلو فرنسي في التدخل:

أولاً: ترى فرنسا وبريطانيا أن الضربة العسكرية في ليبيا تصب في مصلحتهما الإستراتيجية. فمن الناحية الجيواستراتيجية والتاريخية، لطالما اعتبرت فرنسا إفريقيا، وشمال إفريقيا خاصة مجال نفوذها التقليدي. ولإثبات مكانتها كقوة إقليمية في المنطقة والأزمة الليبية تحديداً، أيدت فرنسا التدخل العسكري. وهذا هو الحال أيضاً مع المملكة المتحدة، التي تؤكد على أهمية شمال إفريقيا للمصالح الإستراتيجية الأوروبية.

ثانياً: شكّل تطور الوضع الداخلي والخارجي الذي آلت إليه الأوضاع في ليبيا أساس التعاون الأمني الدفاعي بين فرنسا وبريطانيا، نظراً لتقارب مصالحهما في المنطقة، خاصة في ظل إبداء بعض دول الاتحاد الأوروبي معارضة توجيه ضربات عسكرية في ليبيا، التي اقتصر تدخلها على إرسال بعثات إنسانية وقوات حفظ السلام. (Xian, 2012, p. 3)

كما حاولت بريطانيا اللحاق بركب الدافع الدولي عن ليبيا لإيجاد موقع مقبول لتنفيذ سياساتها الخارجية في محاولة للاقتراب من الموقف الفرنسي، وذلك بهدف حماية الاستثمارات النفطية، ومشاريع البنية التحتية الكبيرة التي نتجت عن تسوية قضية لوكربي في عام 2003. لقد سارعت بالاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي في وقت مبكر، أيدت قراري مجلس الأمن الدولي 1970 و1973. (الرشيد و عبد الكريم مسعود، صفحة 91)

أما فرنسا، فيعد الغاز الطبيعي أحد أهم دوافع تدخلها، فهناك خط أنابيب الساحل والصحراء الذي يمتد من النيجر إلى نيجيريا ومنها إلى الجزائر فأوروبا. كما تولي فرنسا أهمية أمنية للجنوب الليبي، حيث تتواجد الحركات المعادية لفرنسا في النيجر ومالي خاصة بعد بدء الصراع في مالي عام 2011 وتهديده المصالح الفرنسية. (قدورة، 2020، صفحة 17)

بالنسبة للولايات المتحدة، لم يكن بمقدورها أن تبقى مترددة تجاه التدخل في ليبيا في ظل إصرار فرنسا على المضي قدماً. إذ أنّ التنافس بين البلدين على النفوذ في شمال إفريقيا سيميل لصالح فرنسا في حال قررت الولايات المتحدة البقاء خارج المسرح. أسست الولايات المتحدة مناطق نفوذ ومصالح من خلال (أفريكوم) وبدأت تخترق منطقة النفوذ الفرنسي في مالي والنيجر ضمن حملتها في محاربة تنظيم القاعدة، وأقامت معسكراً لتدريب القوات المالية والنيجيرية في المنطقة شمال مالي. وللرد على ذلك، أعادت فرنسا وجودها العسكري في كل من مالي والنيجر، مع وضع خطط لتدريب جيشي البلدين وتسليحهما في إطار ما يسمى بـ "الحرب على الإرهاب". كما زادت عدد قواتها في منطقة الساحل والصحراء لتنتشر على امتداد الحزام الواصل بين موريتانيا غرباً وتشاد شرقاً وصولاً إلى جيبوتي. وسيكون صاحب الحظوة في ليبيا ما بعد القذافي وزن إستراتيجي قوي. وعليه، لم يسمح كل منهما للآخر بالانفراد في محاولة كسب مناطق نفوذ جديدة محتملة في ليبيا. (2011، صفحة 3)

والجدير ذكره في هذا الشأن أن، ملفات الأمن العديدة، كالهجرة غير الشرعية، انتشار العنف، فوضى السلاح والاتجار به، تهريب المخدرات وغيرها، تعتبر قضايا حاضرة في أجندة التدخل، للحيلولة دون تفاقمها بشكل يهدد المنظومة الأمنية والتنموية للبلدان الأوروبية، ومن شأن انهيار الوضع في ليبيا أن يفتح باب المخاطر على مصراعيها، وهو ما يقلق صانع القرار الأوروبي. (الشيخ، 2018، صفحة 33)

أما الأبعاد السياسية، فتتعلق بسياسات نظام القذافي تجاه كثير من القضايا الداخلية في ليبيا ومحيطها الإقليمي، وممارساته السياسية في كثير من مناطق العالم كانت ضمن حسابات الدول محل التدخل، حيث إن منظومة استحقاقات غربية تجاه نظام القذافي كانت حاضرة في أجندة الدول الغربية وتحديداً الأوروبيين. لقد انتهج القذافي تجاه الدول الغربية سياسات عدائية كانت دافعاً ومحفزاً لتدخلها

في ليبيا، وحتى تكون قريبة من معادلة التفاعل السياسي، ومحاولة صياغة النظام السياسي الجديد في ليبيا، وذلك للحفاظ على مكاسبها الجيواستراتيجية. (الشيخ، 2018، صفحة 34)

3. مآلات التدخل العسكري في ليبيا

إن رصد نتائج التدخل العسكري في ليبيا وفقاً لمبدأ مسؤولية الحماية، يعتمد بشكل أساسي، وفق كوبرمان، على مدة التدخل وعدد القتلى. وعليه، فقد استمرت الحرب ثمانية أشهر، بدلاً من أن تنتهي في غضون أسابيع. أبعد من ذلك، هو النظر في مدى تصعيد النزاع، وبالتالي وضع المدنيين المعرضين لمخاطر الانتهاكات. واستناداً إلى هذه الحجة، يرى كوبرمان، أن مزاعم وخطابات حلف الناتو في حماية المدنيين قد تلاشت رغم استمرار حدوث جرائم إنسانية في مرحلة ما بعد القذافي. حيث تشير تقارير هيومن رايتس ووتش أن أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا في مرحلة ما بعد التدخل تفاقمت أكثر مما كانت عليه قبيل التدخل. (Kuperman, 2013, p. 193) وهو ما يبين بجلاء أن تغيير النظام الليبي كان هدفاً إستراتيجياً تم السعي نحوه منذ البداية. أي أن تغيير إسقاط نظام القذافي لم يكن نتيجة حسابات عملياتية وإستراتيجية خاطئة. (Malito, 2019, p. 3)

في الواقع، وبغض النظر عن التناقض الذي أبداه الخطاب الغربي بشأن أهداف العملية العسكرية في ليبيا، فإن انعدام الأمن وهشاشة المؤسسات الليبية في مرحلة ما بعد القذافي لا يرتبط بالتدخل العسكري للناتو فقط بقدر ما يتعلق بحقيقة المرحلة الانتقالية الليبية، بخصائصها الديموغرافية، ومؤسسات الدولة الضعيفة، وتاريخها الطويل من سوء الحكم والقمع. بالمقابل، لا يُنفى دور المجتمع الدولي بتحمل المسؤولية الأخلاقية لمساعدة ليبيا في انتقالها إلى مستقبل أفضل. (Isaac, 2012, p. 123)

ورغم التطور الإيجابي الذي أحدثته الانتخابات في 2012 عُقب سقوط النظام الليبي بعد أربعة عقود من الحكم التسلطي، إلا أن المسار الديمقراطي عرف تعثراً وزادت حدة الانقسامات بين الفصائل المعارضة. (Kuperman, 2013, p. 211) بمعنى آخر، على الرغم من تحقيق هدف الحملة العسكرية، إلا أن الليبيين لم يصلوا إلى اتفاق سياسي، بل انزلقت البلاد إلى نحو أزمة سياسية واقتصادية وأمنية، علاوة على تنافس العشائر القبلية على السلطة. (Elharathi, 2014, p. 78)

كما قاد التدخل العسكري من تفكك الجيش وتلاشي الأجهزة الأمنية مع انتهاء الحرب، حيث دخلت البلاد في مرحلة انتقالية أصبح فيها العزل والإقصاء والتخوين بالولاء للنظام السابق مصير أغلب أفراد الجيش والأجهزة الأمنية. في ذات الوقت، فتح المجال لظهور تشكيلات ومليشيات مسلحة خارج الإطار الرسمي للمؤسسة العسكرية، تدعمها أطراف محلية ودولية بهدف عرقلة الانتقال الديمقراطي في ليبيا. فضلاً عن تمكن التنظيمات المتطرفة من الحصول على الدعم والسلاح بمساعدة داخلية وخارجية، رغم الحظر المفروض من مجلس الأمن على استيراد السلاح.

واقع آخر فرضه التدخل، وهو فشل السيطرة على المنافذ الحدودية. فبعد عجز مؤسسات الدولة الليبية عقب التدخل الخارجي، وانهيار الأجهزة الأمنية، أصبحت أغلب الحدود الجنوبية خارج نطاق

السيطرة، واستُخدمت من قبل المليشيات المسلحة كمصدر للتمويل من تدفق اللاجئين، وتهريب السلاح والمسلحين من وإلى الدول المجاورة، وانتشار عصابات الجريمة المنظمة. (الرشيد و عبد الكريم مسعود، صفحة 100) على هذا النحو، أصبحت تواجه ليبيا بعد سقوط نظام القذافي انتشاراً للسلاح، وبالنظر إلى سهولة اختراق الحدود في معظم الدول الإفريقية، أدى تدخل الناتو إلى زيادة أنشطة الجريمة المنظمة بين الدول الفاشلة خاصة في منطقة الساحل الإفريقي.(Erameh & Enemaku Umar, 2017, p. 7)

أما على الوضع الاقتصادي، أدى التدخل في ليبيا وما صاحبه من اقتتال بين الفصائل إلى تداعيات حادة على الاقتصاد الوطني ذي الطبيعة الريعية الهشة، الذي يساهم فيها النفط والغاز أكثر من 70% من الناتج المحلي، ومما يزيد على 95% من إجمالي الصادرات، معرضاً بذلك اقتصاد الدولة لمخاطر تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، إلى جانب تعثر عملية الإنتاج والتصدير نتيجة عدم الاستقرار والفوضى. ومن هنا، يمكن إجمال أهم التداعيات، حيث تآكلت البنية التحتية لقطاعات النفط والغاز ورأس المال الإنتاجي، بحيث امتد ذلك إلى الحقول والخزانات والموانئ النفطية، والمطارات، وخروج الكثير من المنشآت الصناعية والزراعية والمرافق الصحية والتعليمية عن الخدمة. كما رافق ذلك، نقص السيولة وعجز في ميزان المدفوعات، وتراجع حاد في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ في عام 2014 نحو 47.7%، الناتج أساساً عن انخفاض حاد في إنتاج النفط الذي سجل 60.4% من نفس العام. (الرشيد و عبد الكريم مسعود، صفحة 106)

بالإضافة إلى ما سبق، فإن حالة ترهل السلطة المركزية، ومن ورائها الدولة في ليبيا، جعل من إقليمها الشاسع فضاء لممارسات اقتصادية غير شرعية، إذ أصبح ملاذاً آمناً ليس فقط للجماعات المتمردة أو المجموعات الإرهابية، بل للمهربين أيضاً، التي توسع نشاطها الاقتصادي غير الشرعي. (زقاغ و سفيان، 2017، صفحة 50)

التأثير الآخر للتدخل في ليبيا هو تحولها إلى دولة فاشلة. كما أوضحت ألينا مينوكا، يشمل فشل الدولة، غياب سلطة أو سيطرة كاملة على أراضيها، انهيار مؤسسات الحكم وفقدانها الشرعية من المحكومين، وعدم القدرة على القيام بوظائف الدولة الأساسية، لا سيما توفير الخدمات. وتجادل مينوكا أن هذا التوصيف ينطبق على الحالة الليبية، من خلال إطالة أمد الحرب الأهلية، عجز ليبيا عن ضبط الحكم، وفشل الحكومة في نزع السلاح من المحتجين.

لذا، يمكن النظر في الوضع الليبي ونتائج التدخل الخارجي على أنه تمثُّل لما يسميه كل من مارتن وتيري "الدولة العاجزة"، فالدولة المتماسكة هي التي تستطيع أن تحافظ على حراستها لحدودها الإقليمية، وأن تؤمن مستوى لائقاً من الحاجيات؛ كالخدمات الصحية والتربوية لشعبها، وهي دولة تملك أيضاً بنية تحتية واقتصاداً وظيفيين، وهي قادرة على ضبط القانون والنظام، وتكون دولة من هذا النوع متماسكة اجتماعياً وصاحبة نظام سياسي داخلي مستقر. في حين أن الدولة العاجزة لا تملك أياً من هذه المواصفات. فهي عاجزة عن تأمين الخدمات الأساسية لمواطنيها، وتفتقر إلى البنية التحتية الوظيفية، ولا تتوفر على نظام قانوني يتمتع بالمصداقية من حيث الاحتكام إليه. وفي الاتجاه ذاته، يؤكد ديفيد ورايلي

على بُعد القدرات، معتبراً أن الدولة العاجزة هي تلك التي تفتقر إلى أصول قدرات الدولة؛ المتمثلة في الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي والموارد الاقتصادية، التي تُترجم مجتمعة سلطة الدولة؛ فنقص القدرات المادية والمعيارية إلى جانب السلطة القانونية والمؤسساتية من شأنه أن يدفع إلى استخدام العنف داخل البيئة المحلية في أوقات الأزمات. فالقوة القسرية هي الأصل الوحيد المتبقي لهذه الدول حينما تتعرض للاضطرابات.

ومن هنا، كان الأساس المنطقي القائم خلف النصوص التي تحدد مبادرة إدارة مساعي التدخل العسكري الخارجي يؤكد باستمرار على الصلة بين العجز داخل الدولة وتهديد الأمن القومي للدول الداعمة لعملية التدخل، ويتجلى ذلك في التقرير المقدم من قبل لجنة الدول العاجزة والأمن القومي الأمريكي كبيان يدل على هذه الفرضية: "الحكومات الضعيفة والعاجزة تولّد عدم الاستقرار، الذي يضر مواطنيها، وانتقال العدوى إلى دول الجوار، ويهدد مصالح الولايات المتحدة في نهاية المطاف، ويعيق بناء نظام دولي ديمقراطي فعّال، وتوفير الأساس للرّخاء المستمر، وأخيراً وليس آخراً، حماية الأمريكيين من التهديدات الخارجية لأمننا". (زقاغ، 2015، صفحة 215)

4.الخاتمة:

سعت الدراسة إلى تقديم قراءة نقدية وتفكيك بنية خطاب التدخل العسكري في ليبيا عبر كشف علاقات القوة ورهانات المصلحة التي تختبئ وراءه. كما حاولت الدراسة فهم الكيفية التي تم بها تبرير خطاب حلف الناتو الذي تم تسويقه في قالب معياري. إن توظيف خطاب "حقوق الإنسان" دفع المجتمع الدولي نحو تفعيل مبدأ مسؤولية الحماية لحماية المدنيين الليبيين. ورغم أن خطابات السياسة الخارجية لحكومات الناتو ظاهريا أبدت التزامها بحماية المدنيين الليبيين، إلا أنها أظهرت تسييساً لمبدأ مسؤولية الحماية تحكمت فيه علاقات القوة والمصالح الحقيقية لدول الناتو. بحيث منحت الدول المتدخلة لنفسها حق التدخل ليس لحماية المدنيين في ليبيا فحسب، ولكن تجاوزت الهدف المعلن عنه لأهداف أخرى غير معلنة تخدم أجندة دول الناتو في المنطقة.

في الأخير، فإن تفويض الأمم المتحدة للناتو بالتدخل العسكري في ليبيا قد مثّل نكسة لمبدأ مسؤولية الحماية، كما أن العواقب طويلة الأمد للتدخل العسكري في ليبيا لم تحسم بعد.

5.المراجع:

باللغة العربية:

1. أحمد الزروق الرشيد، و أدبيش عبد الكريم مسعود. (بلا تاريخ). إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011 - 2016. *مجلة مدارات سياسية* .

2. الأمم المتحدة. (2005). *وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005*.
3. التدخل العسكري الغربي ومستقبل ليبيا. (2011). *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات* .
4. عادل زقاغ. (2015). شرعنة التدخل في العلاقات الدولية من منظور ما بعد بنيوي. *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية* .
5. عادل زقاغ، و منصوري سفيان. (2017). الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية. *مجلة سياسات عربية* .
6. عمار قدورة. (2020). السياسة البحرية التركية في المتةسط والتدخل العسكري في ليبيا. *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات* .
7. محمد عبد الحفيظ الشيخ. (2018). التدخل الدولي الإنساني للأمم المتحدة: ليبيا نموذجاً. *مجلة دراسات شرق أوسطية*.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Elharathi, M. M. (2014). Humanitarian intervention: morals versus realism, the use of force in the defence of human rights in Libya. *world affairs: the journal of international issues* .
2. Erameh, N. I., & Enemaku Umar, I. (2017). NATO intervention in libya and its consequences on global security. *global journal of human-social science: political science* .
3. Fukutomi, M. (2017). Humanitarian intervention in Libya: is it causing internal war? *hitotsubashi of law and politics* .
4. Isaac, S. K. (2012). NATO's intervention in Libya: assessment and implications. European institute of the Mediterranean .
5. (2013). NATO's intervention in Libya: a humanitarian success? In A. J. Kuperman, Libya, the 5. responsibility to protect and the future of humanitarian intervention. London: palgrave macmillan.
6. Kuperman, A. J. (2013). NATO's intervention in Libya: a humanitarian success? In Libya, the responsibility to protect and the future of humanitarian intervention. London: palgrave macmillan.
7. Malito, D. V. (2019). Morality as a catalyst for violence: responsibility to protect and regime change in Libya. south African journal of political studies .
8. Pommier, B. (2011). The use of force to protect civilians and humanitarian action: the case of Libya and beyond. international review of the red cross .
9. Ulfstein, G., & Hege, F. (2013). the legality of the NATO bombing in Libya. International and comparative law quarterly .
10. Xian, W. (2012). An analysis of the EU's military intervention against Libya. working paper series on European studies institute of European studies Chinese academy of social sciences .

.